

تأملات في التاريخ العربي*

(شارل عيساوي)

مراجعة
هيثم مزاحم

قلّما اختلف الباحثون في مسألة مثلما اختلفوا في تحديد أسباب وعوامل تخلف العرب والمسلمين، فمنهم من يردّ ذلك إلى عوامل سياسية داخلية وخارجية. ومنهم من يعزوه إلى عوامل ثقافية وعلمية فيما يذهب البعض إلى تغليب العوامل الجغرافية (الطبيعية والسكانية) والجيوسياسية.

ولعلّ الجمع بين هذه العوامل هو الأكثر موضوعية. لكنّ ثمة عاملاً رئيسياً لم يحظَ باهتمام كافٍ من الباحثين والدارسين، ألا وهو الاقتصاد الذي يمثل انعكاساً لتأثيرات العوامل السالفة الذكر وتفاعلاتها المختلفة.

ويعتبر المؤرخ الاقتصادي شارل عيساوي من أبرز الباحثين الذين أولّوا التاريخ الاقتصادي العربي اهتماماً كبيراً من أجل فهم أسباب تأزم المنطقة في العصر الحاضر. والكتاب - الذي نقوم بمراجعته - يضم مجموعة أبحاثٍ معرّبة للأستاذ عيساوي، نُشرت خلال عشرين سنة باللغة الإنكليزية في مجلات أميركية، وتركّزت حول الموضوع السالف الذكر.

في الفصل الأول من الكتاب، يقارن الكاتب بين طرفي إقليم البحر المتوسط، الطرف المسيحي الأوروبي والطرف الإسلامي الشرق أوسطي، فيلاحظ تماثلاً كبيراً في الظروف الطبيعية والجغرافية لأجزاء الإقليم، وتشابهاً

* شارل عيساوي، تأملات في التاريخ العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991).

كبيراً في الصفات البدنية والمزاجية وأساليب الحياة لسكانه. غير أن الانقسام الذي يشطر الإقليم إلى نصفين هو الانقسام الثقافي العميق الذي يتطابق «مع الانشطار في الشريط الساحلي للبحر المتوسط، الذي يتمثل في مضيق جبل طارق في أحد طرفيه، والبوسفور والدردينيل في الطرف الآخر، وهو الانشطار الذي يشكل الحدود التقليدية لأوروبا مع أفريقيا في الأول، ومع آسيا في الثاني».

ويلاحظ الباحث أن البحر المتوسط تميّز بوجود شبه جزيرة كبيرة على كل طرف من طرفي البحر، هما شبه جزيرة إيبيريا من ناحية، وشبه جزيرة الأناضول من الناحية الأخرى، وأن الكثير من تاريخ التفاعل بين المسيحية والإسلام في حوض البحر المتوسط قد دار حول شبه الجزيرتين سالفتي الذكر. إذ شكّلت شبه الجزيرتين مركزي الصراع الإسلامي - المسيحي حيناً عندما كانت إسبانيا (شبه جزيرة إيبيريا) مركز الدولة الإسلامية وكانت الأناضول (تركيا) مركز الإمبراطورية البيزنطية، وحيناً آخر لما أضحت إسبانيا في عهدي شارل الخامس وفيليب الثاني مركز العالم المسيحي، وأضحت تركيا في عهدي سليم الأول وسليمان مركز العالم الإسلامي.

ويتساءل الكاتب حول سبب فشل الإسلام في التوسع شمالاً باتجاه قلب أوروبا رغم انتشاره عبر البحار، خاصةً في أندونيسيا وشرق أفريقيا؟ فيستشهد بما قال ابن خلدون: «في أن العرب لا يتغلبون إلا على البسائط»، حيث نجد أن «الإسلام قد انتقل إلى معظم الأقاليم الجبلية الواقعة على حدود الوطن العربي (الأناضول، القوقاز، إسبانيا، وإلى حد ما المغرب) أساساً على يد الأتراك والبربر. وربما كانت الجبال المرتفعة في جنوب أوروبا أحد الموانع الفعالة التي حالت دون الغزو والتوسع العربي والإسلامي». لكنه يطرح أسبأباً إضافية أبرزها: وجود حاجز طبيعي آخر هي غابات الشمال؛ العامل السوسيوولوجي المتمثل في كون العرب بدأً يتكيفون بسرعة مع المناطق الجافة كالصحاري والمناطق المشابهة لها لكنهم لا يتكيفون بسهولة مع المناطق الرطبة الزراعية. وهناك عامل ثقافي متمثل في كون المناطق المسيحية التي فتحها الإسلام أرثوذكسية بينما فشل الإسلام في اختراق مناطق

الحضارة الكاثوليكية الأكثر صرامة، وهي الحضارة الغربية الصاعدة، «التي لم يشهد العالم مثيلاً لها في قوتها وعنفوانها».

في الفصل الثاني، بحث آخر حول «المساحة والسكان في الإمبراطورية العربية» يُجري فيه الكاتب مقارنةً بين مساحة وعدد سكان كل من الإمبراطورية الرومانية في القرن الثاني الميلادي والإمبراطورية العربية في القرن الثامن الميلادي والإمبراطورية البيزنطية في القرن الحادي عشر، والإمبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر، كونها تلقي الضوء على التاريخ السياسي والديموغرافي لهذه الإمبراطوريات. وأبرز استنتاجات الكاتب هي أن الإمبراطورية العربية كانت أكبر الإمبراطوريات الأربع، وأكثرها امتداداً (طولاً) (من المغرب حتى آسيا الوسطى) فيما كانت الإمبراطورية الرومانية تتفوق عليها بمساحتها المأهولة؛ وذلك لأن الإمبراطورية العربية تكوّنت من جزر صغيرة من المساحات المأهولة والمزروعة تحيط بها مساحات واسعة من الصحاري. كما تفوّقت الإمبراطوريتان الرومانية والبيزنطية المسيحيتان على الإمبراطوريتين العربية والعثمانية الإسلاميتين بغرض الوصول إلى البحر حيث كانت تتركز غالبية سكانهما على سواحل البحر المتوسط (والبحر الأسود) أو بالقرب منها؛ فيما كانت الإمبراطورية العربية (والعثمانية) تتسع أكثر نحو الداخل ومناطقها الساحلية على بحرين لا يوجد بينهما أي اتصال (بعد ردم القناة التي كانت تصل النيل بالبحر الأحمر) وهما البحر المتوسط والبحر العربي بذراعيه البحر الأحمر والخليج العربي، الأمر الذي يفسّر سرعة تمزّقها إلى دويلات مستقلة عديدة.

ويتضمن الكتاب ثمانية فصول (أبحاث) أخرى، خمسة منها تتمحور حول اقتصاد الشرق الأوسط في السياق العالمي وأسباب تأخره وتحول النفوذ إلى أوروبا، فيما عالجت الثلاثة الباقية مسائل نظرية حول الدراسات الإسلامية والشرقية في الغرب، وتغيّر الإدراك الغربي للشرق، ومذاهب التاريخ الاقتصادي.

يعرض الأستاذ عيساوي تاريخ النشاط الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط مقارنةً بالحضارات الكبرى الأخرى (أوروبا، الصين، الهند) وذلك من أجل

اكتشاف مجالات انتقال التفوق الاقتصادي إلى أوروبا وأسباب تدهور الاقتصاد الشرق أوسطي.

ويلاحظ الباحث أن تدهور اقتصاد الشرق الأوسط وانتقال التفوق الاقتصادي إلى أوروبا قد حصل في فترة مبكرة جداً، أي منذ القرن الثاني عشر ميلادي. وإن كانت الدولة الإسلامية قد احتفظت بنفوذها السياسي وقوتها العسكرية حتى أوائل القرن التاسع عشر.

وقد تكاثفت عوامل عدة لتقليص قدرة الشرق الأوسط على إنتاج السلع، ومن ثم قللت قدرته على التصدير. وفي طليعة هذه العوامل، الحروب المدمرة ولاسيما الحملات الصليبية والغزوات المغولية والتترية، وسياسة الأرض المحروقة التي اتبعها المماليك، والحروب الفارسية والعثمانية، وانتشار الأوبئة وخاصة الطاعون الأسود، وانهايار الحكم والصراع الداخلي. وتركت هذه العوامل آثارها السلبية على الزراعة بالدرجة الأولى، والصناعات الحرفية مما أدى إلى انخفاض الإنتاج والعرض وبالتالي انخفاض الطلب على السلع بسبب المنافسة الأجنبية لها. وقد أدى فقدان القوة البحرية، من البحر المتوسط إلى انتقال تجارة النقل التجاري إلى الأوروبيين، وفي المحيط الهندي إلى تحويل تجارة التوابل. وتفاقم كل ذلك بسبب ضعف الحكومات الإسلامية وعجزها وسياساتها الاقتصادية الخرقاء، مما أدى إلى تزايد النفوذ الأوروبي وحصوله على امتيازات اقتصادية وتجارية في المنطقة على حساب اقتصادها الوطني.

وبالنسبة إلى مجالات انتقال التفوق الاقتصادي إلى أوروبا، يرّد الكاتب ذلك إلى وقت مبكر بسبب سيطرة الأوروبيين على تجارة الشرق الأوسط والشحن البحري مع أوروبا منذ عام 1050م؛ واستخدام ابتكارات تقنية جديدة في الصناعة مثل طواحين المياه والهواء الأمر الذي نتج عنه انقلاب مذهل في الاقتصاد العالمي حيث أخذت أوروبا مكان الشرق الأوسط في الإنتاج والتصنيع والتصدير وأضحى الشرق الأوسط وحدة هامشية في الاقتصاد العالمي إذ اقتصر دوره (ولا يزال حتى الآن) على تصدير المواد الخام إلى أوروبا

التي تطوّرُها سلعاً وتعود لتصدّرها إليها.

ويعتبر الكاتب أن ثمة عوامل ذاتية وموضوعية تقف وراء تدهور مكانة الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي رغم كونه مهد أقدم حضارات العالم وأحد مركزين أساسيين للاقتصاد العالمي حتى أوائل العصور الوسطى، حيث سبق بكثير كل أجزاء العالم الأخرى باستثناء الصين في مجالات التحضّر كمعرفة القراءة والكتابة، وإنتاج الكتب، وحالة الحرّف، ومستوى الزراعة، وزيادة استخدام النقود في المعاملات الاقتصادية.

والعوامل هذه هي مواطن ضعف طبيعية واجتماعية. فمواطن الضعف الطبيعية (الموضوعية) تتمثل في:

1 - ندرة الممرات المائية الصالحة للملاحة، حيث لا يوجد سوى نهر النيل ثم نهري دجلة والفرات الأقل نفعاً. وذلك نظراً للدور «الذي مثلته الأنهار - خاصة إذا تم ربطها بالقنوات - في عملية التنمية في الصين والهند وروسيا وأوروبا وأميركا الشمالية والجنوبية» في عملية النقل والمواصلات.

2 - الافتقار إلى الطاقة المائية في المنطقة، والتي قلّت من استخدام طواحين المياه كطاقة ميكانيكية في الشرق الأوسط مقارنةً بأوروبا. حيث استخدمت في الصناعات وأدت إلى ظهور الكثير من الاختراعات.

3 - ندرة الغابات في الشرق الأوسط باستثناء تركيا وشمال إيران، إذ «شكّل ذلك عائقاً كبيراً فترة طويلة من القرن التاسع عشر. فلم يكن الخشب أهم مصادر الطاقة فحسب، وإنما كان المادة الصناعية الأساسية أيضاً».

4 - ندرة المعادن في الشرق الأوسط كالحديد والنحاس والرصاص والفضة والذهب، وخاصة الفحم الذي أضحي مصدر الطاقة الأساسية فيما بعد.

5 - هشاشة الزراعة في معظم أراضي المنطقة بسبب قلة الأمطار وعدم انتظامها والجفاف الذي يهدد باستمرار الزراعة، وصعوبة الري بسبب عدم وجود تجهيزات دقيقة مثل القنوات في العراق وإيران التي كانت دائماً عرضةً

للتدمير بسبب الفيضانات.

أما العوامل الاجتماعية (الذاتية) فهي تتوزع على ثلاثة عناوين رئيسية هي: طبيعة الحكم، ودور الحكومة القمعي، والتكوين الاجتماعي للحكومة.

يشير الباحث إلى كون الحكام في الشرق الأوسط لما يقرب من ألف عام من أصول أجنبية، عادةً ما تكون تركية، وإلى مركزية الحكم وتأثيره في مجالات النشاط الاقتصادي والديني والعلمي بحيث لم يسمح بنشوء مراكز قوة أخرى مثل الكنيسة، والدول - المدن، والجامعات، والإمارات الإقطاعية، ونقابات التجار والصناع، التي عرفت أوروبا الغربية مما أدى إلى إحجام المواطنين عن أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة التجارة التي تركزت في أيدي أبناء الأقليات الذين تمتعوا بحماية أجنبية، كالأرمن واليهود واليونانيين.

أما التكوين الاجتماعي للحكومة فقد ظل جهاز الدولة في أيدي العسكر والبيروقراطية حيث انصبّت اهتماماتهم الرئيسية على النواحي المالية والتمويلية، أي تحصيل الضرائب وضمان وصول كميات كافية من المواد الغذائية إلى المدن. وكانت الآثار الاقتصادية لهذه السياسات الخرقاء بمثابة الكارثة على الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية التي لم تكن الحكومات تكثر لأهدافها الكبرى مثل تشجيع التصدير من أجل إيجاد أسواق للمنتجات المحلية ومن أجل تراكم الذهب، وتقييد الاستيراد لحماية المنتجات المحلية. كما تحولت عمليات التجارة والشحن إلى أيدي الأقليات المسيحية واليهودية بسبب ازدياد الحكام للأنشطة التجارية من جهة وحصول الأقليات على حماية وامتيازات أجنبية من جهة أخرى.

أضف إلى ذلك، إهمال الحكومات لطرق المواصلات والمرافئ مما ساهم في التراجع الاقتصادي للشرق الأوسط.

كما أدى إهمال التعليم والصحة من جانب الحكومات إلى انتشار الأمية والأوبئة، وتأخر الطباعة حيث شرع بايزيد الثاني الطباعة بالعربية والتركية عام 1485 ولم تعد الطباعة بالتركية إلا عام 1784 وبالعربية (فعلياً) عام 1822 في

القاهرة تحت حكم محمد علي - إلى انحطاط فكري فظيع جعل أفراد الطبقة الحاكمة ينظرون بلا مبالاة إلى التغيرات الفكرية الهائلة التي كانت تحدث في أوروبا، ولم يتنبه هؤلاء إلى أي منها إلا حين اقتحم الأوروبيون البلقان وقاموا بغزو مصر.

قد تكون صحيحة هذه التفسيرات التي أعطاها الكاتب لتأخر الشرق الأوسط عن أوروبا، المنافس المقابل، لكنه في بحث آخر يطرح تساؤلاً هو: لماذا اليابان، وليس العرب أو مصر تحديداً، هي وحدها بين بلدان أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية التي بزغت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؟

ولا أظن أن أحداً من المثقفين العرب والمسلمين لم يراوده هذا السؤال الذي يحاول الكاتب الإجابة عليه من خلال المقارنة بين اليابان ومصر في مطلع القرن التاسع عشر حيث كانت مصر في عهد محمد علي تبدو في وضع أفضل من اليابان.

ويعدّد الأستاذ عيساوي متطلبات التحديث التي كانت تمتلكها مصر آنذاك، من التجانس الاجتماعي والحكومة المركزية إلى الفائض الزراعي الضخم والممرات المائية الصالحة للملاحة الداخلية، ونظام النقل الحديث كسكك الحديد والموانئ، والسياسة الاقتصادية الحكومية الموجهة. ثم ينتقل إلى دراسة مميزات اليابان التي جعلتها تتخطى مصر وغيرها من البلدان العربية والإسلامية.

«لماذا لم تصبح مصر غنية؟ إن أفضل طريقة للإجابة عن هذا السؤال هي معرفة الأسباب التي جعلت اليابان بلداً غنياً» يقول المؤلف. ثم يقرّر أنّ اليابان تتمتع بخمس مميزات كبرى تفتقر إليها مصر إضافة إلى وجود موارد طبيعية محدودة استطاعت أن تعتمد عليها اليابان لعقود طويلة. كانت نسبة البشر إلى الأرض في اليابان مرتفعة بكثير عنها في مصر؛ ف «كما تمتلك اليابان قوة مائية وفيرة قامت باستغلالها في مرحلة مبكرة، فقامت بتوفير الكهرباء للمصانع ولسكك الحديد والحرف اليدوية الصغيرة. وكان بعض الأنهار

صالحاً للملاحة.. وقدّمت شواطئها الطويلة فرصاً كبيرة للملاحة الساحلية التي كان اليابانيون دائماً متفوقين فيها».

أما المميّزات الكبرى الخمس فهي: الموقع الجغرافي الذي جنّب اليابان خطر التدخل الخارجي، و«التماسك الاجتماعي الذي لا مثيل له في العالم، والموارد البشرية الأكثر تقدماً، والتوجّه المبكر نحو النمو الاقتصادي، إضافة إلى قدر أعلى من حب الاستطلاع، وزعامة حكيمة» بارعة في اتخاذ الإجراءات الاقتصادية السليمة.

وهكذا فإن موقع مصر في قلب العالم القديم قد جعلها عرضة للغزو والتدخل من قبل الإمبراطوريات الاستعمارية في القرن التاسع عشر. وهو ما حرّمها استقلالها السياسي والاقتصادي حتى جلاء القوات البريطانية عام 1954، دون أن يعني ذلك نهايةً للتبعية والنفوذ الأجنبي، اللذين حرّما مصر والعالم العربي والإسلامي من تحقيق تنمية اقتصادية منذ مبادرات محمد علي في عشرينيات القرن التاسع عشر حتى أيامنا هذه.

والميزة الثانية أي التماسك الاجتماعي أو العصبية كما يسمّيها ابن خلدون فهي متوفرة في مصر نسبياً.

وموارد اليابان البشرية أي التعليم، الصحة، وتنظيم النسل، وتعليم المرأة وتشغيلها فهي لا تقاس بموارد مصر التي كانت تضم 93٪ من الأميين عام 1907 وكانت تعاني من انتشار الأوبئة باستمرار. وكذلك بالنسبة إلى تنظيم النسل ومكانة المرأة. أما العامل الأبرز فهو نقل المعارف والتقانة الغربية إلى اليابان عبر ترجمة الكتب العلمية الغربية واستجلاب الأساتذة والمستشارين الأجانب وإرسال الطلاب اليابانيين إلى الجامعات الغربية للتعرف على كل علومها ومعارفها. والغريب أن مصر بدأت منذ عهد محمد علي في تجربة مماثلة لكن التدخل ثم الغزو الأجنبيان قد أفشلاها.

وبالنسبة للنمو الاقتصادي فقد حققت اليابان نجاحات عظيمة في الزراعة والصناعات الحرفية ثم الميكانيكية والتجارة وتنظيم الشؤون المالية. وذلك

مرّده إلى اتباع استراتيجية اقتصادية سليمة تركز على : الاستخدام المقتصد لرأس المال، والتوالد المحلي لأرصدة الاستثمار، والاستغلال الأفضل لمزيج العناصر، والتسلسل الصحيح للعمليات والمراحل.

ويشدّد الكاتب على أهمية العلاقة بين الدولة والنشاط الاقتصادي الذي يتجسد في التكافل المذهل بين الدولة والقطاع الخاص الذي يُطلق عليه شركة اليابان والذي يُعتبر أفضل تجسيد للعصبية اليابانية.

ويميل الأستاذ عيساوي «إلى إعطاء مزيد من الأهمية لحقيقة أن اليابان ربما كانت البلد الوحيد خارج أوروبا الذي شهد إقطاعاً حقيقياً، وأن الإقطاع - كما كان ماركس يرى بوضوح - هو الإعداد الجيد جداً للرأسمالية».

وثمة عامل أخير ميّز اليابانيين هو حب الاستطلاع الذي أبدوه تجاه الثقافات الأجنبية مقابل افتقار العرب والأتراك والصينيين إلى ذلك الفضول إزاءها نتيجة إحساسهم بالتفوق الأدبي والفكري بينما شعر اليابانيون بتفوق أدبي وتدني فكري.

ويرى المؤلف أنه إذا كان قطار الرأسمالية قد فات العرب في القرن التاسع عشر ولحق به اليابانيون بنجاح شديد، فإن هناك فرصاً كثيرة يجب أن يحسنوا استغلالها من أجل المضيّ في التنمية، ولاسيّما الآفاق التي فتحتها لهم الثروة النفطية وعائداتها، داعياً إياهم إلى التأمل في التجربة اليابانية والإفادة من بعض دروسها.

